وقائع مؤتمر الإمام الحسين عليه السلام الدولي السنوي السادس

الجزء الثالث

محفوظة
جميع الحقوق

لدار القرآن الكريم في العتبة الحسينية المقدسة

BP133.7 .A44 .M88 2026
ISBN: 9789922778341

مؤتمر الإمام الحسين عليه السلام الدولي السنوي المنعقد بعنوان: أثر أمير المؤمنين علي عليه السلام القرآني في مدونات المسلمين السادس (٦-٥/ ٢/ ٢٠٢٥ : كربلاء، العراق).
وقائع مؤتمر الإمام الحسين عليه السلام الدولي السنوي السادس المنعقد بعنوان: أثر أمير المؤمنين علي عليه السلام القرآني في مدونات المسلمين : قراءة في المنهج والادوات / أقامه قسم دار القرآن الكريم التابع للعتبة الحسينية المقدسة بالتعاون مع كلية العلوم الإسلامية – جامعة كربلاء ورابطة التدريسيين التربويين بتاريخ (٥-٦/ ٢/ ٢٠٢٥) – الطبعة الأولى – كربلاء، العراق : العتبة الحسينية المقدسة، قسم دار القرآن الكريم، ٢٠٢٦م / ١٤٤٧ هـ.
٥ مجلد ؛ ٢٤ سم. – (العتبة الحسينية المقدسة؛ ١٧٦٣)، (قسم دار القرآن الكريم؛ ٤٧).
يتضمن ارجاعات ببليوجرافية.
١. علي بن أبي طالب عليه السلام الإمام الأول، ٢٣ قبل الهجرة-٤٠ للهجرة – في القرآن – مؤتمرات.
٢. علي بن أبي طالب عليه السلام الإمام الأول، ٢٣ قبل الهجرة-٤٠ للهجرة – أثره في تفسير القرآن وعلومه- مؤتمرات.
٣. حديث (علي مع القرآن) – دراسة.
٤. الإسلام والسياسة – مؤتمرات.
٥. السياسة الاقتصادية (الإسلام) – مؤتمرات.
٦. الإسلام وعلم الاجتماع – مؤتمرات.
٧. الإسلام والطب. أ. العتبة الحسينية المقدسة (كربلاء، العراق). دار القرآن الكريم. ب. العنوان.
تمت الفهرسة قبل النشر في شعبة نظم المعلومات التابعة لقسم الشؤون الفكرية والثقافية في العتبة الحسينية المقدسة.

239،3063

م ٣٥٩ مؤتمر الإمام الحسين عليه السلام الدولي (٦: ٢٠٢٦: كربلاء)
وقائع مؤتمر الإمام الحسين عليه السلام الدولي السنوي السادس المنعقد بعنوان أثر أمير المؤمنين علي عليه السلام القرآني في مدونات المسلمين : قراءة في المنهج والأدوات/ مؤتمر . ط١- كربلاء: دار القرآن الكريم، ٢٠٢٦، الجزء الثالث، (٥٣٨ صفحة)، ٢٤ سم.
١ .الإمام الحسين بن علي عليهما السلام – الإمام الثالث- مؤتمرات .
م. العنوان.
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد: (٢٠٤٣) – لسنة ٢٠٢٦م

الإخراج الفني: أمجد حامد الفتلاوي

وقائع مؤتمر الإمام الحسين عليه السلام الدولي السنوي السادس

المنعقد بعنوان

أثر أمير المؤمنين علي القرآني في مدونات المسلمين

قراءة في المنهج والأدوات

وتحت شعار لن يفترقا

علي مع القرآن والقرآن مع علي

أقامه قسم دار القرآن الكريم التابع للعتبة الحسينية المقدسة

بالتعاون مع كلية العلوم الإسلامية - جامعة كربلاء ورابطة التدريسيين التربويين

وذلك بتاريخ (٥-٢٠٢٥/٢/٦)

Ministry of Higher Education & Scientific Research
Research & Development Directorate

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير
قسم التنسيق والتعاون العلمي

العدد: ب ت/ ١٢٥٤
التاريخ: ٢٠٢٥/١/٢٩

جامعة كربلاء/ السيد مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية المحترم

م/ مؤتمر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إشارةً الى كتابكم ذي العدد (ع/ش.ع/ ٣٠٩) في (٢٠٢٥/١/٢١) ومرفقه الاوليات الخاصة بمؤتمر جامعتكم الموسوم (**أثر امير المؤمنين علي (عليه السلام) القرآني في مدونات المسلمين – قراءة في المنهج والادوات**) والمزمع انعقاده للمدة (٥-٦/ ٢/ ٢٠٢٥) ، وبالنظر لاستيفائكم المتطلبات المشار اليها ضمن الضوابط الخاصة بإقامة المؤتمرات التي تم اعمامها بموجب كتابنا المرقم بالعدد (ب ت٢/٥٣٥٩) في (٢٠٢٣/٦/٢١) ، بشأنه حصلت الموافقة على إقامة المؤتمر أعلاه.

... مع التقدير

أ.د. لبنى خميس مهدي
المدير العام لدائرة البحث والتطوير
٢٠٢٥/ ١ /٢٩

نسخة منه الى//

- مكتب الوزير/ للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- مكتب وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي/ للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- دائرة البحث والتطوير/ مكتب المدير العام/ للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- دائرة البحث والتطوير / قسم التنسيق والتعاون العلمي /شعبة المؤتمرات / مع الاوليات.

م.م. مروه ١/٢٨

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

المقدِّمة:

الْحَمْدُ للهِ النَّاشِرِ فِي الْخَلْقِ فَضْلَهُ، وَالْبَاسِطِ فِيهِمْ بِالْجُودِ يَدَهُ، نَحْمَدُهُ فِي جَمِيعِ أُمُورِهِ، وَنَسْتَعِينُهُ عَلَى رِعَايَةِ حُقُوقِهِ، وَنَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ غَيْرُهُ، وَأَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَرْسَلَهُ بِأَمْرِهِ صَادِعاً، وَبِذِكْرِهِ نَاطِقاً، فَأَدَّى أَمِيناً، وَمَضَى رَشِيداً، وَخَلَّفَ فِينَا رَايَةَ الْحَقِّ، مَنْ تَقَدَّمَهَا مَرَقَ، وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا زَهَقَ، وَمَنْ لَزِمَهَا لَحِقَ، آلَه الطاهرين، صلوات الله عليهم أجمعين...

خلق الله تعالى أمثلةً للإنسان الكامل على مختلف العصور؛ فكان حجَّته في أرضه التي لا تخلو من مثالٍ لذلك الكمال، الذي هو بنفسه درجات مثَّل أعلاها نبيُّنا محمَّدﷺ، فكان المثال الأعلى في الكمال على مستوى المخلوق، ولو أردنا البحث عمَّن يليه في هذه المرتبة فلا بدَّ من الاستعانةِ بخطٍّ شروعٍ متَّفقٍ عليه يكشف الكمال، ولا يوجد مثل القرآن الكريم من يكشف ذلك بوصفه كلام الله تعالى الكامل، وعلى أساس ذلك يكون مقياس الكمال على شدَّة المصاحبة والانطباق مع كلام الله تعالى، ويكون ذلك ميزانًا للتفاضل، ومن هنا فقد اتَّفقت مصادر المسلمين على رواية قول النبيِّ محمَّدﷺ لأمير المؤمنين عليِّ بن أبي طالبٍعليه السلام: ((عَلِيٌّ مَعَ الْقُرْآنِ وَالْقُرْآنُ مَعَ عَلِيٍّ، لَنْ يَتَفَرَّقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ))، وهذا الحديث رواه الحاكم النيسابوريّ (ت: ٤٠٥ هـ) في المستدرك وصحَّحه، ووافقه الذَّهبيُّ (ت: ٧٤٨ هـ) - على ما فيه من تشدُّدٍ - في التصحيح، وروي أيضًا في غير ذلك من المصادر الأخر، أمَّا في مصادر أهل البيتعليهم السلام فلا خلاف في هذا الحديث ودلالته، وبذلك فهو متَّفقٌ على صحَّته ونسبته إلى رسول اللهﷺ، وهو لا ينطق عن الهوى فيكون مصداق هذا الحديث حقيقة لا مرية فيها، وعلى أساس ما تقدَّم أُقيم هذا المؤتمر العلميّ الدَّوليّ لدراسة حقيقة هذا الحديث وواقعه العمليّ عبر البحث في مدوَّنات المسلمين عن الأثر القرآني لأمير المؤمنينعليه السلام، وبيان ما له من علومٍ قرآنيَّة تفرَّد بها؛ وصولًا إلى الإثبات العمليّ لدلالة الحديث المذكور آنفًا.

وقد حدَّد المؤتمر مساره البحثي في بيان الحقائق القرآنيَّة على وفق منهج أمير المؤمنين عليه السلام، والبرهنة العمليَّة على كماليَّة القرآن الكريم بشموله لكلِّ نواحي الحياة، ومقاربة ذلك بحياتنا المعاصرة، ومعالجة أهمِّ مشكلاتها في ضوء ما قدَّمه أمير المؤمنين عليه السلام من أثرٍ قرآنيٍّ امتدَّ ليشمل الحاجات الإنسانيَّة على مختلف العصور، مركِّزًا في ذلك على حاجات الإنسان الكبرى التي لا تختلف باختلاف صور معيشته، ومن هنا فإنَّ المؤتمر يركِّز على الأثر القرآنيّ لأمير المؤمنين عليه السلام تفسيرًا وعلومًا، ومقاربته على وفق المناهج الحديثة في البحث العلميّ ومساراته المعرفيَّة في التخصصات الإنسانيَّة والعلميَّة؛ لتكون النتيجة تقديم أمير المؤمنين عليه السلام بوصفه حلًّا لكلِّ التقاطعات، والمرجعيَّة الأصيلة التي يمكن أن ننتهي إليها بمعيَّة القرآن الكريم.

وكان حاصل هذا المؤتمر مائة وخمسة وستِّين بحثًا في شتَّى التخصُّصات المعرفيَّة، عملت على استنطاق أهداف المؤتمر ومعالجة أهمِّ المسارات التي حُدِّدت بشأنِ أقامته، وما هذه الوقائع إلَّا واحدة من مخرجات المؤتمر نأمل من الله تعالى أن تكون مرضيَّةً من لدن الباحثين والمتخصِّصين والمتابعين بشكلٍ عام.

وآخر دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على محمَّد وآله الطاهرين.

لجنة التدقيق والمراجعة العلمية

الشيخ د. خير الدين علي الهادي سلمان/ رئيس قسم دار القرآن الكريم
السيد د. مرتضى عبد الأمير جمال الدين/ معاون رئيس قسم دار القرآن الكريم
م.د. عماد طالب موسى/ مدير مركز البحوث والدراسات القرآنية
أ.م.د. عمار حسن عبد الزهرة/ مدير تحرير مجلة هدي التقلين
م.د. بهاء مهدي مظلوم دويج/ مدقق لغوي
م.د. عمار عبد العباس عزيز/ مدقق لغوي
أمجد حامد شاكر/ مدقق فني

الفهرس

الأثرُ القرآني لأمير المؤمنين عليه السلام في العلوم القرآنيّة جامعيّة القرآن انموذجًا ١١

أ.م.د. أصغر طهماسبي البُلداجي

تأثيرُ أميرِ المؤمنينَ عليه السلام في سياسةِ الحكمِ الرشيدِ والعلومِ القانونيّةِ..... ٤١

أ.م.د إقبال عبد الله أمين

الأبعاد القرآنيّة الأخلاقيّة والإيقاعيّةفي حِكَمِ الإمام عليّ عليه السلام..... ٦٣

أ. م. د. تومان غازي حسين فتات الخفاجي

الاستراتيجياتُ القرآنيّة في خطبِ الحربِ والجهادِ للإمامِ عليّ عليه السلام قراءةٌ استشرافيّة ١١٣

أ.م.د. رحيق صالح فنجان

الموجّهات التفسيريّة عند الإمام عليّ عليه السلام ١٣٣

أ.م. د. رياض عبد الرحيم حسين

أثر القيم الدينيّة في النشاط الاقتصاديّ نموذج القيم الإسلاميّة عند الإمام عليّ عليه السلام .. ١٦٥

أ.م.د عدنان حسن موسى سلمان العبيدي/ أ.م.د حسين علي ريس المشهدانيّ

الرقابةُ الاقتصاديّةُ وضمانُ سعي الإنسانِ رؤية في فكر الإمام عليّ عليه السلام ١٨٧

أ.م. د. علاء حسن مردان اللاميّ

الإمام علي عليه السلام مفسِّرا: الغيبيّات أنموذجًا ٢١١

أ.م.د. مها طالب عبد الله الجبوريّ

المنهجُ الاقتصاديّ للإمامِ عليّ عليه السلام من خلالِ القرآنِ الكريمِ والسنّةِ النبويّةِ ٢٣٩

أ.م.د. ميثم عزيز ثجيل الهلاليّ

المواعظ والحكم القرآنية عند أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في كتاب وقعة صفين لنصر بن مزاحم المنقري (ت ٢١٢هـ) دراسة تحليلية ٢٦٧

أ.م.د. هاشم جبار الزرفي

المسائل القضائيّة للإمام عليّ بن أبي طالِب عليه السلام (ت٤٠ هـ/ ٦٦١ م) في الحدود والقصاص دراسة، فقهيّة، قضائيّة، تأريخيّة، وصفيّة ٢٩٧

أ.م.د. ياسين رشيد الزيباريّ

أثر أمير المؤمنين عليه السلام القرآني على الخطابة العربية ٣٢١

أ.م.د ماجد مهدي ذياب السلطاني/ م. د. نادية سالم عيسى

المشكلةُ الاقتصاديّةُ والإمامةُ من منظورٍ أقتصاديّ وإسلاميّ معاصرٍ (الإمام عليّ عليه السلام أنموذجا) ٣٤٣

م.د أحمد إبراهيم حسين علي العبيديّ/ م. م. هبة قاسم زويد الموسويّ

الأثرُ القرآنيُّ في سياسةِ الحكمِ الرشيدِ عندَ الإمامِ عليّ عليه السلام ٣٦٧

م.د أركان ناهي موسى/ م.م ناجح كريم جودة

المرجعيات القرآنيَّة في نهج البلاغة دراسة في ضوءِ تحليلِ الخطابِ قراءة في نماذج .. ٣٩٣

م. د عماد طالب موسى جاسم

العلاقات الاجتماعية في القرآن الكريم وتطبيقاتها في خطب الإمام عليّ عليه السلام ٤٢٩

م .د. زينة عبّاس فاضل / الباحثة: زينب كامل جواد

الأثرُ الفكري للإمامِ عليّ بن أبي طالب عليه السلام في تفسيرِ القرآنِ الكريمِ / دراسةٌ تاريخيّةٌ ... ٤٥٩

م. د. زيد كميل جواد سماوي الفتلاوي

لفظةُ (الصادقين) في القرآنِ الكريمِ / دراسةٌ تحليليّةٌ ٤٨١

م.د. سرمد محمد بكر / م.م. مرفد محمد بكر

تمثُّلاتُ الشاهدِ القرآنيِّ في نهجِ البلاغةِ..... ٥٠١

م. د. مكاسب عبادي عبود سلمان

أثرُ أميرِ المؤمنين عليّ عليه السلام في نشرِ الأخلاقِ الإسلاميّةِ وتعزيزِها دراسةٌ في الحكمةِ والإرشادِ ٥١٩

م. د. مصطفى حسين عبد الرسول

الرقابةُ الاقتصاديّةُ وضمانُ سعي الإنسانِ رؤية في فكر الإمام عليّ عليه السلام

أ.م. د. علاء حسن مردان اللاميّ
كليّة الإمام الكاظم/ البصرة

الملخص:

يسعى هذا البحث إلى قراءة فكر أمير المؤمنين عليه السلام وهو يطبّق العدالة القرآنيّة في الرقابة الاقتصاديّة، ويضمن سعي الإنسان بناءً على إمكانيّاته وسعيه في تحقيق المكاسب والحقوق الشرعيّة من دون أن يكون هناك غبن للحقوق، فطالما عمل الإنسان فهذا ما أراده وشرّعه القرآن الكريم، فهي ضمن منهج الإمام أمير المؤمنين في الرقابة الاقتصاديّة وحثّ الناس على السعي لتحقيق مكسب العيش الكريم، والهدف خلق بيئة مناسبة يسودها الاكتفاء لتحقيق الصلاح على مستوى حياة الإنسان؛ لتتشكّل القاعدة الأساس لقيام الدولة، وهذ السعي يأتي من الإرادة الحقيقيّة التي تأخذ بالجدّ وتنهى عن الكسل واستغلال جهود الآخرين، لهذا فإنّ ما تركه الإمام عليّ عليه السلام في التراث الإسلاميّ من وصايا وأحاديث ومواقف تشكّل نموذج رغبته في توجيه الإنسان نحو السعي الحثيث لكمال مشروع توزيع الحقوق الاقتصاديّة، ومنع تحجيمها أو تجمُّعها عند طرف وحرمان أطراف شتّى، وهذا الأمر طبّقه الإمام وهو قائد للدولة الإسلاميّة وعمل بموجبه، إذ راقب حياته الاقتصاديّة قبل غيره، فكان شديدًا في سعيه، لا يعطي إلّا بالاستحقاق، ولا يستغلّ منصبه

الإداريّ ليستولي على مقدّرات الناس، بل وُجِدَ لرفع ثقل الحياة عن كاهل الجميع؛ لهذا جاءت هذه المحاولة في قراءة الأثر الاقتصاديّ والرقابيّ عند أمير المؤمنين، مع تحقيق الضمان الاجتماعيّ للجميع، من دون حرمان أو تقنين منهجٍ ما يُخالف القرآن الكريم في توزيع الثروة بين الناس في أيّام حكومته، وسوف يقسّم البحث على محاور، في المحور الأوّل: نقف عند مصطلح الرقابة الاقتصاديّة من حيث المعنى والمفهوم، وموقف حاكم الدولة من تطبيق منهج الشريعة في الإنفاق، وفي المحور الثاني: السعي والفقر في رؤية أمير المؤمنين عليه السلام، بينما كان المحور الثالث: الضمان الاجتماعيّ في رؤية أمير المؤمنين الاقتصاديّة. ومن الله عزّ وجلّ التوفيق.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الاقتصادية، العدالة القرآنية، الضمان الاجتماعي، توزيع الثروة، أمير المؤمنين.

Abstract:

This research seeks to explore the thought of Amir al-Mu'minin (PBUH) in applying Quranic justice within economic oversight. It examines his approach to ensuring that human endeavor—based on individual potential and the pursuit of legitimate gains—occurs without the infringement of rights. As long as a person works, they fulfill a Quranic mandate, which Imam Ali integrated into his methodology of economic monitoring while urging people to strive for a decent living. The ultimate goal was to create an environment of sufficiency (Iktifa') to achieve prosperity, forming the bedrock of the state. This pursuit stems from a true will that embraces diligence and forbids laziness or the exploitation of others' efforts.

The legacy of Imam Ali (PBUH)—including his commandments, hadiths, and stances—constitutes a model for guiding humanity toward a complete project of equitable distribution

of economic rights, preventing the concentration of wealth in the hands of a few. As the leader of the Islamic state, the Imam applied these principles first to his own economic life, practicing strict self-oversight. He granted only what was deserved and never exploited his administrative position to seize people's resources; rather, he sought to alleviate the burdens of life for everyone. This study analyzes his economic and supervisory impact in achieving social security for all, without deprivation or following any path contrary to the Quranic method of wealth distribution.

The research is divided into three main axes:

The first axis examines the term "economic oversight" (meaning and concept) and the ruler's stance on applying Sharia methodology in spending.

The second axis explores "endeavor and poverty" from the Imam’s perspective.

The third axis addresses "social security" in the economic vision of Amir al-Mu'minin.

Keywords: Economic Oversight, Quranic Justice, Social Security, Wealth Distribution, Amir al-Mu'minin.

المقدمة

من المواضيع التي لها دور كبير في استقرار الأوضاع الداخليّة للدولة الإسلاميّة الواقع الاقتصاديّ، إذ له أثر مباشر في حياة الناس، فكلّما تيسرت الأمور أدّت إلى نوع من الرخاء والسعادة، وبعكس ذلك يؤدّي الواقع إلى تشنّج النفوس وتتبعثر الأفكار، وتتفاقم المشكلات، والتاريخ يشهد على أنّ اختلاف الناس بشأن توزيع الثروات أدّى إلى خروج الأمور عن السيطرة، وقتل العديد من الشخصيّات وحكّام الدولة الإسلاميّة؛ بسبب سوء التدبير الاقتصاديّ، كما هو الحال بشأن حكم عثمان بن عفان، إذ قُتِل بسبب تخبّطه في توزيع الأموال، فأعطى بني أميّة وحرم باقي المسلمين، وهكذا أصبح أمر الأموال يؤثّر كثيرًا في مجريات الأمور والحوادث في العصرين الأمويّ والعباسيّ، إذ لم يعتنوا بالمنظومة الاقتصاديّة للدولة الإسلاميّة، فأنهكوا الفلّاحين وخرّبوا كثيرًا من الأراضي الزراعيّة، ومثل تلك المشاكل تؤثّر بصورة مباشرة في تغيير نمط الاستيطان في المدن والقرى، وتكون هناك هجرات تترك الأراضي وتبحث عن موطن آخر يوفّر لهم مقوّمات الحياة.

بينما كانت حكومة أمير المؤمنين عليه السلام، وانطلاقًا من الآية القرآنية المباركة: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾[النجم: ٣٩]، تتّضح فيها بعض معالم السياسية الاقتصاديّة على وفق قراءة تراث الإمام عليّ وهو يُطبّق العدالة القرآنيّة في الرقابة الاقتصاديّة، ويضمن سعي الإنسان بناءً على إمكانيّاته وسعيه في تحقيق المكاسب والحقوق الشرعيّة، من دون أن يكون هناك غبن للحقوق، فمنهج الإمام أمير المؤمنين في الرقابة الاقتصاديّة مبنيّ على تهيئة البيئة المناسبة التي تحثّ الناس على السعي لتحقيق مكسب العيش الكريم؛ لتتشكّل القاعدة الأساس لقيام الدولة، وتطوّر الحضارات، وهذ السعي يأتي من الإرادة الحقيقيّة التي تأخذ بالجدّ وتنهى

عن الكسل واستغلال جهود الآخرين، لهذا فإنّ ما تركه الإمام عليّ عليه السلام في التراث الإسلاميّ من وصايا وأحاديث ومواقف تشكّل نموذجًا مهمًّا في توجيه الإنسان نحو السعي الحثيث لكمال مشروع توزيع الحقوق الاقتصاديّة ومنع تحجيمها أو تجمّعها عند طرف وحرمان أطراف شتّى، وهذا الأمر طبّقه الإمام وهو قائد للدولة الإسلاميّة وعمل بموجبه، إذ راقب حياته الاقتصاديّة قبل غيره، فكان شديدًا في سعيه، لا يُعطي إلّا بالاستحقاق، ولا يستغلّ منصبه الإداريّ ليستولي على مقدّرات الناس، بل وُجِد لرفع ثقل الحياة عن كاهل الجميع.

فالبحث محاولة في قراءة الأثر الاقتصاديّ والرقابيّ عند أمير المؤمنين، مع تحقيق الضمان الاجتماعيّ للجميع من دون حرمان أو تقنين منهجٍ ما يُخالف القرآن الكريم في توزيع الثروة بين الناس في أيّام حكومته، وسوف يقسّم البحث على ثلاثة محاور، **المحور الأوّل**: نقف عند مصطلح الرقابة الاقتصاديّة من حيث المعنى والمفهوم، وموقف حاكم الدولة من تطبيق منهج الشريعة في الإنفاق، وفي **المحور الثاني**: السَّعيُ والفقر رؤية في كلام أمير المؤمنين عليه السلام، أمّا **المحور الثالث**: الإصلاح الاقتصاديّ في رؤية أمير المؤمنين.

المحور الأوّل: الرقابة الاقتصاديّة من حيث المعنى والمفهوم، وموقف حاكم الدولة من تطبيق منهج الشريعة في الإنفاق:

لا شكّ أنّ للرقابة دورًا مهمًّا وفعّالًا في توجيه الموارد الاقتصاديّة على وفق حاجتها الأساسيّة من دون تبذير أو تقتير، فهي وُجدت لخدمة بني البشر بالدرجة الأولى، ولها منهج مهمّ في تقسيم الحاجات بين الأفراد بالتساوي وحسب المجهود، بمعنى أنّه كلّما زاد مجهود الفرد أنتج أكثر من غيره، وهكذا تستمرّ العملية الاقتصاديّة، كما أنّها- الرقابة الاقتصاديّة- تؤدّي مفادها في تنظيم أهمّ جانب يحتاجه الإنسان ويسهم في استقرار حياته،

ولهذا فالمطلب مهمّ في تتبّع الجانب الاقتصاديّ من أجل خلق بيئة متناسقة يرحّب بها الجميع؛ لأنّها تحترم جميع الحقوق والواجبات، ومن هنا ترتفع قيمة الرقابة الاقتصاديّة إذا كانت تسير على وفق برنامج مخطّط له، ويسهم في تحقيق الأهداف التي تسعى البشريّة للوصول إليها، وهي ضمان الحصول على حياة حرّة كريمة مبنيّة على العطاء، وغرس الإرادة الكريمة في تحقيق الرفاهيّة والعيش الكريم.

ولأهميّة الرقابة ودورها في تحقيق المنفعة العامّة جاء التأكيد عليها في كتاب الله (عزّ وجلّ)، إذ ورد ذكر كلمة الرقيب في مواضع عدّة في الآيات الكريمة، كقوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾[المائدة: ١١٧]، وقوله تعالى: ﴿وَيَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَمَنْ هُوَ كَاذِبٌ وَارْتَقِبُوا إِنِّي مَعَكُمْ رَقِيبٌ﴾[هود:٩٣]، وقوله تعالى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾[ق:١٨]، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[النساء: ١]، فهذا التأكيد يعطي أهميّة كبيرة لموضوع الرقابة، إذ من طريقها تتحقّق الرؤية الشموليّة في تطبيق العدالة واستيعاب منهجها بين الجميع، فالرقابة حاضرة على الكلمة قبل الفعل، وعليه فإنّ الجميع ملزم بمراقبة سلوكه في المعاملة الاجتماعيّة، وصيانة حقوق الجميع سواء الأفراد أم الشعوب والدول، فالمعادلة الحقيقية للرقابة توحي للجميع بأنْ يتّبعوا منهج مراقبة الأقوال والأفعال؛ حتّى تتيح خلق بيئة عادلة يكون الجميع متكافئين فيها من أجل تجاوز مرحلة حرمان بعض الناس، ولا سيما في ظلّ حكومة الدول وقهر الشعوب الضعيفة، فالحكمة

تقتضي أن تكون الرقابة متوافقة مع إرادة الله (عزّ وجلّ)، فمن سلك ذلك المنهج حقّق العدل وابتعد عن الظلم والجور في التوزيع الاقتصاديّ العادل.

الرقابة الاقتصاديّة والمالية في الفكر الإسلاميّ لها أساسها في التطبيق العمليّ وليس النظريّ فحسب، وهذا ما هو ظاهر في الآيات القرآنيّة والأحاديث النبويّة الشريفة، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾[النساء:٥]، كما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وآله: ((من بعثناه على عملٍ فغفل شيئًا، فأنّه يأتي به يوم القيامة يحمله على عنقه، فاتّقوا الله أن يأتي أحدكم يوم القيامة على عُنُقه بعيرٌ لهُ رغاءٌ، أو بقرةٌ لها خوارٌ، أو شاةٌ تثغو))[١]. وفي نقل آخر: ((ما بالُ العامل نستعملُه على بعض العمل من أعمالنا فيجئ فيقول: هذا لكم وهذا أُهدِيَ لي؟ أفلا جلس في بيت أبيه أو في بيت أمّه، فينظر هل يُهدى له شيء أو لا، والذي نفس محمّد بيده، لا يأتي أحد منكم منها بشئ إلّا جاء يوم القيامة يحمله على رقبته، إن كان بعيرا له رغاء، أو بقرة لها خوار، أو شاة تيعَر))[٢].

يبدو أنّ الاجتهاد الفرديّ في الرقابة الاقتصاديّة كان حاضرًا من أيّام الصحابة، إذ -وحسب الحديث النبويّ المارّ ذكره- يتّضح أنّ هناك بعض العمّال الذين خالفوا الشريعة الإسلاميّة في توزيع الأموال وتقسيم الحقوق بين المسلمين، ومن ثَمّ حدث ما هو خارج ضوابط السنّة النبويّة، إذ مَنَحوا أنفسهم مستغلّين نفوذهم الإداريّ ومناصبهم التي أُوكلت إليهم، وهذا ما جعلهم يقعون في الخطأ، ليتحقّق دور الخيانة وثلم الأمانة، وحينها تنشأ المشاكل وتتوسّع دائرة التهم، لتأخذ منحى التسويغ عمّا حصل، فتتّسع دائرة الأخطاء وتفقد المصداقيّة قيمتها بين الناس.

---

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ٤/ ٢١٢.

(٢) السنن الكبرى: ٤/ ١٥٨، وينظر: صحيح ابن حبّان: ١٠/ ٣٧٣.

إنّ الإمام علي عليه السلام قد اعتمد في منهجه الرقابيّ على القرآن الكريم والسنة النبويّة الشريفة، فجاء بمشروع رقابيّ صارم لا يرضى تخطّيه أو الميل عنه في عمل الولاة وسياستهم مع عامّة الناس، من أجل ضمان سعي الجميع من دون تجاوز الحقوق، ومن ثَمّ تتحقّق البيئة المثاليّة المبنية على عدم تجاوز الآخر ومحاسبة النفس قبل غيرها، ومتابعة التطبيق الفعليّ من دون مؤثّرات عاطفيّة أو مكاسب مبنيّة على الوعود والمخطّطات التي تنال من حقوق الناس، لذلك يقول أمير المؤمنين: ((ما جاع فقيرٌ إلّا بما متَّع به غنيٌ))[١]، ففي كلامه عليه السلام تتحدّد الحقيقة التي تجسّد حالة الفقر والغنى كظاهرة اجتماعيّة بشأن توزيع الأرباح وتكديس الثروات عند بعض الناس، وحرمان الآخرين من الحصول عليها، أو على جزء يسير من تلك الأموال التي يتمتّع بها الأغنياء، فالفقر والحرمان لا ينبعان من الطبيعة نفسها، وإنّما هما نتيجة سوء التوزيع والانحراف عن العلاقات الشرعيّة التي يجب أن تربط الأغنياء بالفقراء[٢]، فالدقّة واضحة في كلام أمير المؤمنين عليه السلام، وما من مشكلة اقتصاديّة إلّا كان منشؤها من الابتعاد عن الوجه الشرعيّ في توزيع الثروات، ومن أجل التصحيح يحتاج المسؤول إلى مراقبة الطبقات الاجتماعيّة ومستوى التفاوت الطبقيّ في توزيع الثروات، فكلّما زادت طبقة الأغنياء يؤدّي الحال إلى زيادة الفقراء المحرومين من تلك الأموال.

ومن طريق توجيهات الإمام علي عليه السلام تتّضح مساعيه في الرقابة الاقتصاديّة لضمان توزيع الحقوق بشكل عادل أو أكثر توازنًا في المجتمع الإسلاميّ، يقول أمير المؤمنين: ((فمن استطاع منكم أن يلقى اللّه تعالى، وهو نقيّ الرّاحة من دماء

(١) معارج نهج البلاغة: ٣٨٨.
(٢) ينظر: اقتصادنا: ٣٢٨.

المسلمين وأموالهم، سليم اللَّسان من أعراضهم، فليفعل))[1]، فهذه الرؤية تعطي مفهوما دقيقًا لمنهج رقابيّ متكامل، ويمكن ملاحظة ما جاء في سياق كلام أمير المؤمنين عليه السلام على وفق الآتي:

١-إنّ مفهوم الرقابة الاقتصاديّة لا يحتاج إلى شدّة أو رصد الحالات المخالفة وحملها على التصحيح، إنّما هي تنطلق من مراقبة الإنسان لأفعاله، فمتى ما وجد نفسه يرغب في لقاء الله تعالى فهذا يعني الاستعداد التامّ لتحقيق الحقّ واتّباعه والتغلّب على الأنانيّة في رصد حالات الحرمان وعدم السعي في تغييرها لأفضل الأحوال وعلى وفق الإمكان.

٢-النقاء في المعاملة الاقتصاديّة من أجل خلق بيئة يسودها الفعل الحسن في التعامل الفرديّ أو الجماعيّ مبتعدًا عن مبدأ الكسب الفاحش المبنيّ على دماء الناس وأموالها، فليس من الصواب استغلال شخص في مجهود ما ويبخس حقّه فيما قدّم وزاد في ثروة أصحاب رؤوس الأموال.

٣-على الإنسان أن يكون واضحًا في أفعاله، بعيدًا عن التهمة أو الشكّ في الآخرين، فليس من الصواب سيادة ثقافة التراشق بالكلام وكيل التهم بين الجميع، بل ينبغي أن يكون واضحًا في تعامله قدر المستطاع؛ حتّى لا يكون في موقف التهمة والذكر غير المحمود بين الناس، وهذا يؤكّد على أنّ العمل الصريح المبنيّ على أصوله الشرعيّة يُنجي صاحبه في الجانب التطبيقيّ من الحياة.

فمفهوم الرقابة الاقتصاديّة تنطلق مع مبدأ الالتزام بالشريعة الإسلاميّة بصدق وتكون هي المراقب الحقيقيّ للعامل في مجاله؛ حتّى لا يقع في الخطأ أو يقصّر في تأدية الوظيفة الملقاة على عاتقه، وبهذا فالرقابة لا تحتاج إلى أكثر من توجيه للإنسان

(١) نهج البلاغة: ٢/ ٩٤.

وتذكيره بمفهوم الحقيقة الشرعيّة ومراقبة الأفعال في معادلة الحقّ والباطل، من دون تجاوز فيما بينهما، فأدنى خطوة في تطبيق مبدأ العمل قد يتحقّق الباطل من دون شعور أو قصد، وهذا يخلق بيئة منحرفة عن الأنصاف، ومنها يُلوِّث الإنسان بتجاوزه على الحقوق والدماء والأموال، ومنها يعتاد على الأخطاء المتكرّرة، فيصعب عليه العدل، فيزداد قصوره في تأدية وظيفته المُوكَل بها، وهذا ما أكّده أمير المؤمنين عليه السلام في بعض كُتُبه لعمّاله، إذ جاء في أحدها: ((كيف تسيغ شرابًا وطعامًا، وأنت تعلم أنّك تأكل حرامًا، وتشرب حرامًا...))[١].

ولضمان الحقّ في سعي الإنسان ينبغي أن يراقب ما يُحصّله أو يجمعه من أموال، وينفقها في حقّها، وهو بذلك يُسهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعيّة والتوازن الاقتصاديّ، إذ لو قُدِّر له أن يستولي على حقّ غيره فسوف يُشجّع على الحرمان وزيادة الانقسام الاجتماعيّ؛ بسبب سوء الإدارة وتوزيع الحقوق، فهناك من يسلب حقّ الناس بداعي المنصب أو من ذوي السلطة الحاكمة، فتزداد الشبهة في ذهن المجتمع ولا سيما المحرومين، ليسود نوع من الاختلاف الفكريّ المساعد على الاختلاف، ففي تأكيد أمير المؤمنين عليه السلام للقاضي شُريح بن الحارث[٢]، جاء فيه: ((فانظر يا شُريح، لا تكون ابتعت هذه الدّار من غير مالك، أو نقدت الثّمن من غير حلالك))[٣].

---

(١) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ١٦/ ١٦٧.

(٢) شريح بن الحارث: هو شريح بن الحارث بن قيس الكندي، أبو أمية الكوفي، أصله من اليمن، وهو ممن أسلم في حياة النبي صلى الله عليه وآله ولم يره، وانتقل من اليمن زمن أبي بكر، حدّث عن: عمر، والإمام علي - عليه السّلام- وعبد اللّه بن مسعود، وعبد الرحمن بن أبي بكر. حدّث عنه: قيس بن أبي حازم، وإبراهيم النخعي، والشعبي، وآخرون، وقد ولي قضاء الكوفة زمن عمر وعثمان وعلي - عليه السّلام- ومعاوية، ويقال: إنّه استعفى في أيام الحجاج قبل موته بسنة فأعفاه. اللجنة العلمية في مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام: ١/ ٣٩٦.

(٣) نهج البلاغة: ٣/ ٤.

فالمسألة التي استخدمها الإمام عليه السلام مع شُريح القاضي توحي للواقع الحقيقيّ وراء تكدّس الثروات عند بعضهم، وبطرق غير مشروعة، على الرغم من أنّه يمتلك المال لشراء بيت لكنّه يستعين بالآخرين لقضاء حوائجه، بمعنى أنّه سيكون هناك نموّ عالٍ في نسبة الدخل لدى العمّال، وهذه الحالة ستؤثّر على البيئة الاقتصاديّة من حيث ارتفاع أسعار الدور، وزيادة حالة الفقر، إذ لا يتمكّن الذين يعيشون في خطّ الفقر أو دونه من توفير البيوت السكنية، وعندها ستولد مشاكل أكثر تأثيرًا على المجتمع، كمشكلة الزواج، والسكن، والعمل بصورة عامّة، إذًا فعمليّة واحدة مبنيّة على الأموال التي هي ليست من حقّ الإنسان حال الاستيلاء عليها سوف يوجّهها على وفق رغبته، فتؤثّر كثيرًا على الواقع الاقتصاديّ، فشُريح القاضي أراد تحسين حالته الاقتصاديّة لكنّه اعتمد على أموال الآخرين، وهذا يضرّ بمصلحتهم كثيرًا، وحسب قول أمير المؤمنين عليه السلام: ((إنّ الله سبحانه فرض في أموال الأغنياء أقوات الفقراء، فما جاع فقير إلّا بما مُتِّع به غنيّ))[1].

ويبدو من هذا أنّ المعادلة طبيعيّة والمنافسة كاملة وعادلة، فكلّ شخص سيأخذ حقّه الطبيعيّ، ولكن إذا كان هناك من يحتكر، فهل يمكن أن نصل إلى حقّنا الطبيعيّ في المنافسة الاقتصاديّة؟ الجواب كلا، إذ سوف يكون مبدأ صاحب الأموال والثراء هو الكاسب في النهاية ويحرِم البقيّة، وهم ربّما عامّة الناس، وهذا ما أراده أمير المؤمنين عليه السلام في مراقبته لقاضيه، حاول أن يدلّه على الحقّ الصحيح في المنافسة الاقتصاديّة بما يملك لا بما لدى الناس؛ لأنّ بمثل حالته سيكون محتكرًا حارمًا الآخرين من المنافسة في الحصول على ما يرغبون به وعلى وفق إمكانيّاتهم المتواضعة.

---

(١) نهج البلاغة: ٤/ ٧٨.

المحور الثاني: السَّعيُ والفقر رؤية في كلام أمير المؤمنين عليه السلام.

السَّعْيُ ((الكَسْبُ، وكلُّ عملٍ من خير أَو شرّ فهو سَعْي، وقيل: وسَعَى لهم وعليهم، عَمِلَ لهم وكَسَبَ))[١]، فسعي الإنسان يخلق الفرص نحو التكامل في الحياة، فمن طريقه يتمكّن كلّ شخص من توفير الحياة الحرّة الكريمة، وهذا ما أراده الإمام علي عليه السلام، إذ لطالما اتّبع منهج الحثّ من أجل السعي في طلب الرزق، وتوفير فرص العمل، فيقول: ((اطلبوا الرزق فإنّه مضمُونٌ لطالبه))[٢]، وأفضل من مثّل السعي هو أمير المؤمنين عليه السلام، فلم يكن يكتفي بعطائه في الدولة الإسلاميّة، بل كان يسعى للعمل من أجل أن يكون له الأثر في المجتمع الإسلاميّ، فروي أنّ أمير المؤمنين عليه السلام يضرب بالمرّ - أي المسحاة - ويستخرج الأرضين، وأنّه أعتق ألف مملوك من كدّ يده[٣]. وقيل كان عليه السلام يسقي بيده لنخل قوم من يهود المدينة حتّى مُجَلت يده[٤]، فلم يكن من عمله الشاق هذا حريصًا على جمع المال لذاته، فالإمام علي عليه السلام لا تغرّه بيضاء ولا صفراء، بل كان يطلب الرزق الحلال من حلّه وينفقه في محلّه[٥]، فهذا بصدق هو السعي الجادّ في تذليل الصعاب وخلق البيئة المتوافقة لذلك الزمن من حيث العمل ومتطلّبات الحياة.

ويبدو أنّ سعي الإمام عليه السلام فيه تأكيد على قيمة العمل وما يقدّمه المرء من جهود تعود بالنفع عليه وعلى أبناء مجتمعه، وهذا يعطي تصوّرًا عن طبيعة المجتمع إذا كان منتجًا على وفق الأثر الذي يتركه كلّ فرد وما يعكسه من عمل يُسهم من

---

(١) لسان العرب: ١٤/ ٣٨٥.

(٢) الإرشاد: ١/ ٣٠٣.

(٣) ينظر: الكافي: ٢/ ٧٤.

(٤) ينظر: شرح نهج البلاغة، ابن ابي الحديد: ١/ ٢٢.

(٥) دور العقيدة في بناء الإنسان: ٧٣.

طريقه في خلق بيئة متوازنة من حيث فرص العمل التي ترد بالنفع العام على الجميع فيقل معها مستوى الفقر، ثمّ إذا كان حاكم الدولة يعمل بيده من أجل توفير حاجيّاته من المأكل والملبس، فهو في الحقيقة يؤسّس لقاعدة التأسّي واقتفاء أثره في العمل، وهو مشروع إنتاجيّ، إذ ليس بمقدور الفرد الهروب من العمل أو اختراع الذرائع لطما يرى ويسمع بأنّ حاكم الدولة يكدح في العمل.

وروي أنّ أمير المؤمنين عليه السلام قال لابنه الإمام الحسن عليه السلام: ((لا تلم إنسانًا يطلب قوته، فمن عَدِم قوته كثرت خطاياه، يا بُنيّ، الفقير حقير لا يُسمع كلامه، ولا يُعرف مقامه، لو كان الفقير صادقًا يسمّونه كاذبًا، ولو كان زاهدًا يسمّونه جاهلًا، يا بُنيّ، من ابتُلي بالفقر فقد ابتُلي بأربع خصال: الضعف في يقينه، والنقصان في عقله، والرقّة في دينه، وقلّة الحياء في وجهه، فنعوذ بالله من الفقر))[1]. والملاحظ في قول أمير المؤمنين عليه السلام الآتي:

١-الالتفات إلى الفقراء ومعرفة مدى حاجتهم التي أصبحت كالثقل الملازم، لا يستطيعون تركه أو الخلاص منه، فمثل هؤلاء تصدر عنهم كثير من الأخطاء تبعًا لواقعهم المعاشي الذي يلقي بثقله على كاهل الإنسان وتفكيره، ممّا يجعله كثير الأخطاء بعيدًا عن الصواب.

٢- إنّ تقييم المجتمع للفقير محلّ جدل واختلاف، إذ يستحقره المجتمع نسبة لعوزه فلا يُسمع كلامه، ولا يُقدَّم في المجتمع فيضيع مقامه، وهذا يشكّل انتكاسة كبيرة بالنسبة للفقراء الذين لا يجدون من يُقدّرهم حقّ قدرهم، بل يُحرمون من أمور كثيرة، وهذا بحدّ ذاته يؤثّر سلبًا على العلاقات الاجتماعيّة، ويُسهم إلى حدّ كبير في خلق فجوة كبيرة بين الفقراء والأغنياء، ويُقسّم المجتمع ويسلب منه روح

(١) بحار الأنوار: ٦٩/ ٤٧.

التعاون والمحبّة، لهذا جاء تركيز أمير المؤمنين عليه السلام على الفقراء من أجل تدارك ما يمكن تداركه لتخليص الفقراء من هيمنة الأفكار المنحرفة عن الشريعة الإسلاميّة.

٣-للفقر آثار وخيمة على المجتمع الإنسانيّ، إذ تسلب الفردَ طريقة التفكير الإيجابيّة، وتجعله بعيدًا عن الطبيعة الإنسانيّة، وهذا يكشف مدى تأثير الفقر على الإنسان وسلوكه، حتّى يفتقد معها رؤيته للحياة وسبب وجوده فيها، فيقلّ دينه، بمعنى أنّ الإنسان لا يراقب أفعاله إنّما همّه كيفيّة الحصول على الأموال بغضّ النظر عن الطريقة، وهذا يُعطي انطباعًا سيّئًا للفقراء في مواصلة حياتهم، إذ كثير منهم يفتقد للحياء جرّاء فقره.

٤-المهمّ في هذه الوصيّة أنّ على الحاكم أن لا يلوم الفقير ويجعله محلّ اتّهام، إذ ينبغي أوّلًا توفير البيئة المناسبة للفقراء وتحديد حاجيّاتهم من أجل توفيرها، وإصلاحهم تباعًا، إذ لو تُرك الفقير على حالته من دون عناية فستكون النتائج وخيمة يصعب إصلاحها فيما بعد، لهذا فليس لوم الفقير على أفعاله هو إصلاح لشأنه، بل على العكس تمامًا، ففي كلام أمير المؤمنين عليه السلام توجيه واضح للاهتمام بالفقراء وجعلهم محلّ عناية الدولة والحكّام، إذ من واجباتهم معرفة نسبة الفقراء، وما يحتاجونه، وكيف يقيمهم المجتمع على وفق النظرة الماديّة، ومن ثَمّ التشخيص للمشكلة يؤدّي للبحث عن إصلاحها أو الخروج بحلول للقضاء عليها، أو التقليل من انتشارها وسط المجتمع الإنسانيّ، لهذا كان أمير المؤمنين عليه السلام يبحث عن الفقراء والمحرومين في جميع الأمصار الإسلاميّة؛ لتشخيص حالتهم وبعدها تخليصهم من الفقر، فيروى عنه أنّه قال: ((ولعلّ بالحجاز أو اليمامة من لا طَمَع له في القرص، ولا عهد له بالشّبع))[1].

(١) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ١٦/ ٢٨٦.

فمتابعة شأن رعايا الدولة بنظر حاكم الدولة الإسلاميّة أمر غاية في الأهميّة، فمتى ما استطاع من معرفة الفقراء والمحتاجين في دولته مكّنه الأمر من تقديم العون، والبحث عن مخارج لضيق الحياة الاقتصاديّة على وفق المستطاع، وهذا يعني تقديم المعونة الاجتماعيّة، وإصلاح حال الفقراء والمحرومين، يقول الإمام علي عليه السلام: ((وإن سألوا معونة على إصلاح ما يقدرون عليه بأموالهم فاكفهم مؤونته، فإنّ في عاقبة كفايتك إيّاهم صلاحًا))[١]، فالوصيّة تؤكّد على تصدّي الحكومة لإصلاح البنية التحتيّة، بتخفيف الضرائب، أو صرفها على الفقراء الذين يحتاجونها لمواصلة نشاطاتهم الإنتاجيّة، بمعنى أنّه لو لم يحصلوا على العون من النظام الحاكم، فهذا يؤدّي إلى افتقارهم وعوزهم المتراكم المؤدّي إلى بيئة تفتقر إلى المقوّمات الناهضة بتحسين الأحوال الاقتصاديّة للمجتمع أو فئة معيّنة.

في فكر أمير المؤمنين عليه السلام تتّضح الصورة الواقعيّة لحالة الفقراء، إذ كان يهتمّ لهم كثيرًا، ولم يجعلهم بمعزل عن الحياة أو الأثر الذي يرفع من شأنهم، فهو أعطاهم آمالًا كبيرة من حيث الوجود والتفكير، ومقامهم محفوظ في دين الله (عزّ وجلّ)، حتّى يروى أنّه قال: ((الفقر مخزون عند الله بمنزلة الشهادة، يؤتيه الله من يشاء))[٢]. ويروى أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال لأمير المؤمنين: ((يا علي، إنّ الله جعل الفقر أمانة عند خلقه، فمن ستره كان كالصائم القائم، ومن أفشاه إلى من يقدر على قضاء حاجته فلم يفعل فقد قتله، أما أنّه ما قتله بسيف ولا رمح، ولكن بما أنكر من قلبه))[٣]. فصورة الفقر مستحسنة في الفكر الإسلاميّ من حيث الصبر عليه والجهاد في تحمّله في سبيل استمرار الحياة بعيدًا عن الضعف والخضوع لأصحاب الأموال والشهرة، فالحكمة

(١) تحف العقول عن آل الرسول: ١٣٨، وبحار الأنوار: ٧٤/ ٢٥٤.
(٢) بحار الأنوار: ٦٩/ ٤٨؛ و ميزان الحكمة: ٣/ ٢٤٤٢.
(٣) معارج اليقين في أصول الدين: ٣٠٥.

تقتضي مجاهدة النفس وعدم اليأس إمام المغريات والحسابات الماديّة، والمجتمع فيه واقع متغيّر من حين لآخر، فليس من الحكمة إظهار حالة الفقر في المجتمع لاستعطاف الناس، فهذا خطأ كبير قد يقضي على كرامة الكثير ممّن لا يجيد التفكير جيدًا، فوصيّة الرسول صلى الله عليه وآله توحي بأنّ الرجل لطالما تستّر على حالته كان كريمًا عزيزًا في قومه، وبعكس ذلك فيكون من الخاسرين دنيويًا.

المحور الثالث: الإصلاح الاقتصاديّ في رؤية أمير المؤمنين عليه السلام.

من المواضيع المهمة التي لها أثر كبير في إصلاح شأن المجتمع، زيادة الزراعة والاهتمام بها نحو الأفضل، وخلق بيئة مناسبة إلى حدّ كبير بالنسبة للفلّاحين، إذ كلّما وجدوا ضالّتهم في الزراعة أقبلوا عليها بكلّ جهد من أجل الاستمرار في استغلال الأرض إلى أكبر قدر يتمكّنون، وهذا يعتمد على الاستراتيجيّة التي تُقبل عليها الحكومة بشان الزراعة واستثمار الطاقات الفلّاحيّة للأرض، وحتّى يستمرّ الإصلاح الاقتصاديّ إلى أفضل النتائج، فهذا يترتّب على الرؤية المتّبعة في تذليل معوّقات زيادة الإنتاج وترغيب الفلّاح في استثمار الأرض، لهذا يعتمد الإصلاح على طريقة التفكير الحكوميّ وبرنامجها في تأهيل الأراضي الزراعيّة وتشجيع أصحابها على استغلالها أفضل استغلال، والشيء الطبيعيّ والمؤكّد أنّه كلّما زادت استفادة أصحاب الأرض في منتوجاتهم الزراعيّة تمسّكوا بالأرض.

ومن طريق النصوص التي وثّقت رؤية أمير المؤمنين عليه السلام في إصلاح الأراضي الزراعيّة وتشجيع الفلّاحين على الاستمرار في زراعة الأرض وعدم هجرها أو التوقّف عن استغلالها، مجموعة من الإجراءات المتّبعة التي تؤكّد على حرصه عليه السلام على زيادة استغلال الأرض وإيجاد الحلول للمعوّقات التي تقف حائلًا في بعض الأحيان أمام الملّاكين لها، ففي وصيّته لمالك الاشتر، قال: ((وليكن نظرك في

عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج؛ لأنّ ذلك لا يُدرك إلّا بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد وأهلك العباد، ولم يستقم أمره إلّا قليلا، فإن شكوا ثقلًا أو علّة أو انقطاع شرب أو بالة -أي مطر قبل الأرض- أو إحالة أرض اغتمرها غرق أو أجحف بها عطش، خفّفت عنهم، بما ترجو أن يصلح به أمرهم، ولا يثقلنّ عليك شيء خفّفت به المئونة عنهم، فإنّه ذخر يعودون به عليك في عمارة بلادك، وتزيين ولايتك))[1].

فالتركيز الحاضر في الوصية يؤكّد على أهميّة الاهتمام بملاك الأراضي، والنظر بشأن حاجاتهم الأساسية لاستمرار استغلال الأرض بأفضل طريقة آنذاك، فليس هَمُّ السلطة الحاكمة هو الحصول على الضرائب وما فرض على الأراضي الزراعيّة من قيمة يدفعها الفلاح عن أرضه، وإنّما المهمّ الاستمرار في استغلال تلك الأرض لتؤدّي ما يُنتظر منها، وهذا التوجّه فيه أمور مهمّة يمكن ملاحظتها وكآلاتي:

١-إنّ الدين الإسلاميّ جاء ليؤكّد على نظام استغلال جهود الإنسان وتوجيهها نحو تحقيق أفضل النتائج المشتركة، فالإنسان يحتاج الأرض لينطلق منها في إتمام حوائجه، وفي المقابل تكون الأرض بحاجة إلى تلك الجهود لاستمرار عطائها، وهذه العلاقة المشتركة هي سرّ نحو التكامل لحياة الإنسان.

٢-الإسلام جاء بمنهج متكامل من أجل ضمان سعي الإنسان، وله الحقّ في التمتّع به من دون أن يكون هناك ما يؤرّقه أو يسلبه الإمكانيّات الإنتاجيّة، وهذا واضح في الوصيّة المارّ ذكرها، وعمارة الأرض أفضل من الضريبة المفروضة على مساحة الأرض والتي تلزم مستغلّيها بالدفع، سواء في زمن الوفرة أم القحط، وهذا لا يتناسب مع طبيعة التغيّرات التي قد تحصل تبعًا للعوامل المؤثّرة في الزراعة

(١) نهج البلاغة: ٣/ ٩٧، وينظر: شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ١٧/ ٧٠.

والفلاح، لذلك فإنّ دراسة حاجة الأرض لأنْ تبقى في صلاحها ونتاجها أكبر من القيمة الضريبية المفروضة سنويًا.

٣-إنّ من يُطالب بالخراج أو الضرائب المفروضة على الأرض والفلّاح، ولا يهتمّ بصلاح حالهما فهو في الحقيقة يعمل على تخريب البلاد وجرّها نحو انتكاسة ومشكلة اقتصاديّة يزداد معها الواقع السيّء الذي تكون آثاره كبيرة في الاستقرار بصورة عامّة.

٤-أمير المؤمنين عليه السلام يرى أنّ من مهامّ الوالي أو العامل المتخصّص بعمله التفكير الجيّد في حلّ المشاكل العرضيّة التي تواجه المجتمع، وعليه أن يُسرع في تذليل جميع المعوّقات ما أمكنه موقعه الإداريّ إلى حلول يتّسع معها الإصلاح من دون كسل أو تهاون، فكلّما كانت الحلول حاضرة أسهمت في نهاية الأزمات، واستمرار الرخاء والاستقرار النفسيّ والاقتصاديّ الذي يعود بالنفع على المجتمع.

٥-السلطة التي تمثّل الإسلام عليها أن تفكّر بمصلحة المواطن والعمل على استقرار البلدان، وليس همّها جمع الأموال وسلب الحقوق وتحقيق ما يناسب سياستها وعلى حساب رعاياها، فهذا اللون من التعامل غير المنصف يُخرّب البلدان ويؤدّي إلى نشوء نوع من الهجرة وزيادة في خراب الأراضي بسبب تركها من دون استغلال، وهذا الأمر قد حصل زمن الدولة الأمويّة جرّاء ابتعادها عن التشريع الإسلاميّ، وعملت بهواها ورغبات حكّامها وعمّالهم النفعيّين[1].

٦-الصورة المميّزة الأخرى في الوصية هي الموقف الإيجابيّ لحاكم الدولة الإسلاميّة تجاه المجتمع بصورة عامّة، إذ ليس هناك اهتمام لفئة دون سواها، بل الجميع على حدّ سواء، والمهمّ هو الحرص على المصلحة العامّة وعدم تغييبها تحت

(١) ينظر: أنساب الأشراف: ١٣/ ٣٦٠.

مسمّيات التمجيد الشخصيّ والنفع الفئويّ الذي ابتُليت به الشعوب في مشارق الأرض ومغاربها؛ لهذا كان أمير المؤمنين قد امتاز بحرصه على تطبيق تعليمات الشريعة الإسلاميّة، ومحاربة الظلم ولا سيما ظلم الضعفاء[١].

٧-يبدو من الوصية أنّ الأمور الاقتصاديّة المتّبعة قبل حكم أمير المؤمنين قد اثقلت كاهل الناس، ولا سيما الفقراء من المزارعين، والخلل المشخّص هو في الضريبة المفروضة على قيمة نتاج الأرض، وهذا يعني أنّ الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام له اطّلاع واسع بتجارب الذين سبقوه، فحدّد الأخطاء التي وقعوا فيها، وبحث عن الحلول المناسبة التي بتطبيقها تنعُم البلاد والعباد بالرخاء والطمأنينة.

أمّا بشأن سعي الإنسان وكيفيّة استغلال الأموال والاستفادة منها على وفق ما هو متوافق مع الشريعة الإسلاميّة، فجاء التأكيد على حفظ النفس وضبطها وتجنّبها من ارتكاب الخطأ في توزيع الأموال، ولا سيما إذا كانت تلك الأموال لبيت مال المسلمين، أو هي حقّ العام يحرُم بذلها لاعتبار أنّها أمانة لدى العاملين في إدارة الدولة، إذ لم يكن من حقّ أيّ إنسان العبث بأموال المسلمين أو استغلالها وتوزيعها لكسب ودّ الآخرين، فجاء عنه عليه السلام وحسب ما ينسب إليه من قول: ((جود الولاة بفيء المسلمين جور وخَتْر))[٢]، فهذا القول يوضّح الإشكاليّة الكبيرة في استغلال المال العام وهدره، فيعكس كيفيّة الغدر بالمسلمين وسرقة حقوقهم تحت مسمّيات يراها الوالي أو العامل إنّما هي من حقّه، وهذا أمر غاية في الأهميّة، فالجميع ينبغي أن تعرف حقّها من طريق سعيها لتطبيق الحقوق الشرعيّة والابتعاد عمّا يجعل الإنسان موضع الشبهة والتهمة في شريعة الله (عزّ وجلّ).

---

(١) يقول عليه السلام : ((بئس الطَّعام الحرام، وظلم الضّعيف أفحش الظَّلم)).

(٢) موسوعة الامام علي بن ابي طالب عليه السلام في الكتاب والسنة والتاريخ: ٤/ ٣١، وختر: تعني الغدر.

وجاء في عهد أمير المؤمنين عليه السلام لمالك الأشتر: ((حقّا على الوالي إلّا يغيّره على رعيّته فضل ناله ولا طول خصّ به، وأن يزيده ما قسم الله له من نعمة دنوًّا من عباده وعطفًا على إخوانه))[١]، فالسلطة تسعى لضمان الحقوق، وتوفير ما عجز عنه الناس من الكسب الحلال، وليس بالضدّ من ذلك فواجب السلطة السعي في تذليل المعوّقات التي تنشأ فتكون ثقلا على كاهل المجتمع الإنسانيّ، وهذا هو مشروع الإمام عليه السلام، وفي رؤية أمير المؤمنين عليه السلام تتشكّل ما يمكن تسميته بوثيقة حقّ الضمان، ولا سيما للطبقات الضعيفة في المجتمع، جاء في رواية تنقل قوله: ((الله الله في الطبقة السفلى من الذين لا حيلة لهم والمساكين والمحتاجين وأهل البؤسى والزمنى، فإنّ في هذه الطبقة قانعًا ومعترًا))[٢].

فالدولة التي تعتمد في برنامجها السياسيّ على الدين الإسلاميّ عليها أن تُساند جميع أبنائها ورعاياها دون تمييز، فخلاف ذلك يعدّ عبثًا وتضييعًا للحقوق التي أرادها الدين الإسلاميّ، والاهتمام ينطلق من الطبقات الضعيفة والفقيرة، ولا سيما أولئك أصحاب الأمراض المزمنة، إذ ينبغي الاهتمام بهم وتوفير ما يحتاجونه لضمان حقوقهم في ظلّ الإسلام، ويهتمّ الإمام عليه السلام إلى صنف آخر من المعوزين، الذين ينتظرون العطف والمساعدة من باقي الناس، فيأمر بمساعدتهم والعطف عليهم كحقّ من حقوقهم مكرمين محترمين، ((وتعهّد أهل اليُتِم وذوي الرقّة في السنّ ممّن لا حيلة له، ولا ينصب للمسألة نفسه وذلك على الولاة ثقيل والحقّ كلّه ثقيل))[٣]. فطالما كان الاهتمام قد شمل هذه الطبقات الضعيفة في المجتمع، جعلهم يشعرون بالانتماء للأرض والوطن، وهذا يجعلهم يزدادون تعلّقًا ودفاعا عن مكانهم الذي ينتمون إليه، بل سوف يزداد لديهم حسّ المسؤوليّة والوطنيّة، فلا

(١) نهج البلاغة: ٣/ ٧٩ .

(٢) م.ن: ٣/ ١٠٠.

(٣) م.ن، ٣/ ١٠١؛ وينظر:النظام السياسي في الإسلام، ص٢٦٨.

يكونون صيدًا سهلًا لمن تسوّل له نفسه العبث ببلاد الإسلام والمسلمين.

الخاتمة

في الرقابة الاقتصاديّة يتحقّق العدل والإنصاف، ويقلّ الاستغلال والتلاعب بحقوق الناس، ولكن يحتاج إلى إرادة حقيقية تنبع من تعاليم الدين الإسلاميّ؛ لترتقي بالحياة الحرّة الكريمة، وتحافظ على استقلاليّة الإنسان فكرًا وإرادة؛ ليكون بعيدًا عن التملّق في تحقيق الحاجات أو المكاسب الدنيويّة، فكلّ من يعمل بحقّ وينصف الجميع فهو يُسهم بخلق مجتمع يسوده العدل والإنصاف، وهذا ما عمل عليه أمير المؤمنين طيلة بقائه كحاكم للدولة الإسلاميّة.

ما تركه الإمام علي عليه السلام في التراث الإسلاميّ من وصايا وأحاديث ومواقف تشكّل نموذج رغبته في توجيه الإنسان نحو السعي الحثيث لكمال مشروع توزيع الحقوق الاقتصاديّة، ومنع تحجيمها أو تجمّعها عند طرف وحرمان أطراف شتّى، وهذا الأمر طبّقه الإمام وهو قائد للدولة الإسلاميّة وعمل بموجبه، إذ راقب حياته الاقتصاديّة قبل غيره، فكان شديد في سعيه، لا يعطي إلّا بالاستحقاق، ولا يستغلّ منصبه الإداريّ ليستولي على مقدّرات الناس، بل وُجد لرفع ثقل الحياة عن كاهل الجميع.

أيضًا الرقابة الاقتصاديّة تُسهم في تطوير العلاقات الداخليّة، وتوفير بيئة منسجمة ينتهي فيها التحايل أو تمييز جماعة دون أخرى، وهذا بحدّ ذاته يُعطي صورة واضحة للحقوق والواجبات لجميع أبناء المجتمع الواحد، فيزداد التماسك الاجتماعيّ ويوفّر التعاون وتسود المحبّة، إذ لا شيء يؤثّر على تفكير الجميع طالما هم يشعرون بالإنصاف والاهتمام بسعي الإنسان وتوفير مستحقّات العيش الكريم، ولا سيما كبار السنّ وأصحاب الأمراض المزمنة، وأن تأخذ الدولة مسؤوليّتها في توفير ما عجز عنه أبناء المجتمع، ولا سيما الفقراء والمحتاجين.

قائمة المصادر الأولية والمراجع:

١- الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، المفيد (ت٤١٣هـ)، تح: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، ط٢، ١٩٩٣م.

٢- اقتصادنا، محمد باقر الصدر، تح: مكتب الإعلام الإسلاميّ - فرع خراسان، مطبعة مكتب الإعلام الإسلاميّ، ط٢، ١٤٢٥هـ.

٣-أنساب الأشراف، أحمد بن يحيى البلاذريّ (ت٢٧٩هـ)، تح: محمد حميد الله، مطابع دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٦م.

٤- أهل البيت في الكتاب والسنة، محمّد الريشهريّ، تح: مؤسّسة دار الحديث الثقافيّة، دار الحديث، ط٢.

٥- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمّة الأطهار، محمد باقر المجلسيّ (ت١١١١هـ)، تح: عبد الرحيم الربّاني، ط٣، ١٩٨٣م.

٦- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمّد بن جرير الطبريّ (٣١٠هـ)، تقديم: خليل الميس، تخريج: صدقي جميل العطار، بيروت، ١٩٩٥م.

٧- دور العقيدة في بناء الإنسان، مركز الرسالة، مطبعة ستاره، قم، ط١، ١٤١٨هـ.

٨- السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقيّ (ت٤٥٨هـ)، دار الفكر، بيروت، (د.ت).

٩- شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد (ت٦٥٦هـ)، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط١، ١٩٧٨م.

١٠-الصحيح، محمد بن حبان بن أحمد التميميّ (ت٣٥٤هـ)، تح: شعيب الأرنؤوط، ط٢، ١٩٩٣م.

١١- لسان العرب، ابن منظور(ت٧١١هـ)، نشر أدب الحوزة، قم، ١٩٨٤م.

١٢- معارج نهج البلاغة، علي بن زيد البيهقيّ، تح: محمّد تقي دانش پژوه، مطبعة بهمن، قم، ط١.

١٣- موسوعة طبقات الفقهاء، اللجنة العلميّة في مؤسّسة الإمام الصادق عليه السلام، إشراف: جعفر السبحانيّ، مطبعة اعتماد، قم، ط١، ١٩٩٧م.

١٤-النظام السياسي في الإسلام، باقر شريف القرشي (الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م).

١٥-نهج البلاغة، الشريف الرضي (ت٤٠٦هـ)، تح: محمّد عبده، مطبعة دار المعارف، بيروت، (د.ت).